الصيرفة أبان العصور الإسلامية وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تاريخية تحليلية

ملخص

يستعرض هذا البحث النشاط المصرفي في العصور الإسلامية، مع تركيز خاص على العصر العباسي الذي شهد أوج ازدهار اقتصادي وتجاري غير مسبوق. يوضح البحث كيف تطورت مهنة الصيرفة من مجرد تبادل للعملات إلى أداة استراتيجية لدعم التجارة، من خلال تمويل القوافل، وإدارة الودائع، والمساهمة في استقرار الأسواق. كما يتناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لهذه المهنة، ويقارن بين التجربة العباسية وبعض المفاهيم الاقتصادية الحديثة مثل الشمول المالي وخفض تكاليف المعاملات، مع الاستناد إلى مصادر تاريخية أصيلة وتحليل اقتصادي معاصر في إطار التنمية المستدامة.

المقدمة

مع اتساع حركة التجارة العالمية في العصر العباسي، برزت الصيرفة كركيزة أساسية في بناء الاقتصاد. فقد انتقلت من كونها مجرد وسيلة لتبادل العملات إلى منظومة مالية متكاملة تضمنت أدوات مبتكرة مثل الصكوك والسفاتج، بالإضافة إلى ظهور مؤسسات مالية كـ الجهبذة. أسهمت هذه المنظومة في تسهيل التبادل التجاري، تقليل المخاطر، وتعزيز شبكة التجارة التي امتدت من الصين والهند شرقاً إلى الأندلس وشرق إفريقيا غرباً. يهدف هذا البحث إلى الكشف عن آليات عمل هذه المنظومة ودورها في دعم التنمية الاقتصادية، مع مقارنتها بمفاهيم اقتصادية حديثة.

إشكالية البحث

تتمثل الإشكالية الرئيسة في محاولة فهم العلاقة بين مهنة الصيرفة والنمو الاقتصادي المستدام في العصر العباسي:

- هل اقتصرت الصيرفة على دور الوسيط المالي لتسهيل التجارة؟

- أم أنها أسهمت بشكل جوهري في بناء الاقتصاد الإسلامي وتطويره؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدة أسئلة:

1. ما الظروف التي ساعدت على نشأة وتطور الصيرفة في العصر العباسي؟
2. كيف نُظمت الأدوات المالية وضُمن فعاليتها؟
3. ما أثر الصيرفة في التجارة الدولية والإقليمية؟
4. هل يمكن اعتبار التجربة العباسية نموذجاً مبكراً للتنمية المستدامة؟

أهمية البحث

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسلط الضوء على جانب اقتصادي حيوي غالباً ما يُغفل في الدراسات التاريخية. فهي:

- تكشف عن الممارسات المالية التي سبقت الأنظمة المصرفية الحديثة.
- تبرز التكامل بين النشاط المالي والتجاري في خدمة التنمية.
- تقدم قاعدة معرفية يمكن الاستفادة منها في المقارنات بين الماضي والحاضر.

أهداف البحث

1. تتبع نشأة وتطور مهنة الصيرفة في العصور الإسلامية، مع التركيز على العصر العباسي.
2. تحليل دور الصيارفة في النشاط الاقتصادي وتمويل التجارة.
3. توثيق الأدوات المالية (الصكوك، السفاتج، الجهبذة) وأثرها في استقرار السوق.
4. استخلاص دروس اقتصادية قابلة للتطبيق في السياقات الحديثة.

أولاً: المعاملات التجارية:

أ. ظهور مهنة الصيرفة:

كان لنمو النشاط التجاري وازدهاره في الدولة العباسية، الأثر الكبير في تطور المعاملات التجارية والمالية، اذ لم تعد التجارة عملية بسيطة تقتصر على البيع والشراء فحسب، بل تطورت إلى أكثر من ذلك بكثير ويعود هذا إلى أسباب عديدة لعل من أبرزها حجم التبادل التجاري الهائل والكميات الكبيرة من البضائع التي كانت تدخل الى الدولة العباسية وتخرج منها، فضلاً عن اشتراك أعداد من التجار في صفقات ضخمة تتطلب رؤوس أموال كبيرة، وقد يلجأ التجار إلى الاقتراض من أشخاص آخرين، والتجار أنفسهم كان لهم دور كبير في تطوير أعمالهم أيضاً لما امتلكوه من ثقافة عالية وخبرة كبيرة في الأمور المالية والتجارية بحكم اختلاطهم مع تجار من بلدان مختلفة ينتمون إلى لغات وأديان مختلفة(1).

وقد عمل هؤلاء التجار على تطوير المعاملات هذه بإدخال نشاطات لم تكن معروفة سابقاً، وثمة سبب في غاية الأهمية لا يمكن تجاهله إلا وهو دور التجارة الخارجية، فمن المعروف ان النشاط التجاري الذي كان قائماً في الدولة العباسية لم يكن مقتصراً على التجارة الداخلية فحسب، بل كانت التجارة الخارجية تشكل نسبة كبيرة من هذا النشاط، ولهذا كان الانتقال بين أقاليم الدولة المختلفة أو خارج حدودها واختلاف العملات النقدية المستخدمة بين البلدان، والتحسب لمخاطر الطريق من سرقة او فقدان وضياع الأموال سبباً آخر في تطوير المعاملات المالية والتجارية ولهذا أخذ النشاط المصرفي ينمو نمواً سريعاً في الدولة العباسية وقد تركز هذا النشاط في البصرة والكوفة بعد تمصيرها، بسبب مكانتهما السياسية بحكم كونهما مركزاً للمقاطعات التي كانت ترسل سنوياً مبالغ طائلة(2).

ولهذا نمت الصيرفة وارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالتجارة وخصوصاً في العصر العباسي الأول، وقد أدى الازدهار الحاصل في التجارة إلى ازدهار أعمال الصيرفة وتوسعها(3).

وقد لعبت مجموعة من العوامل في نشوء الصيارفة منها المبالغ الكبيرة التي كانت ترسل من الاقليم على وفق القاعدة النقدية التي يرتكز عليها الفضة والذهب(4).

---

(1) العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، ١١٢.

(2) نفسه.

(3) ديمومبين، النظم الإسلامية، ٢١٩.

ويبدو أن معظم الذين كانوا يعملون في الصيرفة هم من أهل الذمة[1] لتحريم الإسلام أية معاملات ذات طبيعة ربوية، لذلك وجد النصارى الفرصة المناسبة للاستحواذ على هكذا ميادين في العمل، ويقول الجاحظ في واحدة من رسائله بشأن النصارى: "ومما عظم في قلوب العوام ان منهم السلاطين وفراشي الملوك وأطباء الأشراف والعطارين والصيارفة[2]" والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هل عمل المسلمون في أعمال الصيرفة أم لا؟ لاسيما وأن موقف الإسلام من الربا والفائدة معروف للجميع.

نلاحظ ان الفقهاء لعبوا دوراً كبيراً في هذا المجال فالإمام مالك بن انس (ت: ١٧٩هـ ٧٩٥م) جوز أن يتم تصريف الدراهم بالدنانير على أن يؤخذ مكان الدنانير سلعة معلومة نقداً أو بأجل[3].

كما أن بعض الفقهاء أجاز للمسلمين العمل بالصيرفة عن طريق التعامل الائتماني[4]، فلقد كان التجار يبيعون المدينين بسعر أعلى من سعر السوق وسعر البيع المتفق عليه، وهي الفائدة المؤجلة المستحقة من ثمن البضاعة التي أجل فيها الدفع[5] وقد كان معظم الذين يعملون في الصيرفة من الطبقات الغنية[6] الذين استطاعوا تأسيس مصارف خاصة بهم تمارس

---

(4) اليعقوبي، البلدان، 269-270.

(1) حسن، تجارة العراق مع المشرق، ١٨١.

(2) الجاحظ، ثلاث رسائل، نشر المطبعة السلطانية، الرسالة الموجهة في الرد على النصارى (القاهرة : 1382هـ)، 17.

(3) الإمام مالك، المدونة الكبرى، طبعة بولاق، (القاهرة : ١٢٩٤هـ)، 418/8.

(4) التعامل الائتماني: كان للائتمان دور مهم في التجارة إذ إنه يوفر المال للتجار عند الحاجة لتشغيل رأس المال الزائد بشكل منتج ويساهم في توسيع النشاط التجاري وقد كان الائتمان على ثلاثة انواع منها: أ. السلف المؤجل: وهو اقتراض المال دفعة واحدة، ب. الاستلاف المنجم: وهو اقتراض المال على ان يدفع بأقساط معينة يحدد معها زمن الدفع، جـ. المضاربة: وهي أن يشتغل شخص أو أشخاص برأس مال أو بضائع مع شخص أو كليهما ويحدد الاتفاق شروط العمل التي يذهب إليها المضارب. ينظر: الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ١٥٠-١٥١ ؛ وينظر أيضاً: الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي، 71 ؛ وينظر: الخياط: عبد العزيز، الشركات في الشريعة الاسلامية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، (الاردن : ١٩٨٢)، ٧٢.

(5) الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي، ٧١ ؛ وينظر: الدوري، تأريخ العراق الاقتصادي، ١٥٠-151.

الأعمال المصرفية الكبيرة، وكان لهذه المصارف أفرع في المدن كافة[1] ويبدو أن عمل الصيارفة كان دقيقاً وبشكل كبير لأن مسألة وجود فروع لهذه المصارف يعني ذلك ان الأمر يتطلب نوعاً من التنسيق في عمليات السحب والإيداع ودقة العمليات الحسابية وتثبيت أسماء المتعاملين مع المصارف[2] ولهذا عدت المؤسسات المالية والمصرفية من العوامل التي ساعدت على تطور وازدهار التجارة.

وقد تأثر نشوء هذه المصارف في العراق إلى حد كبير بازدهار الحياة الاقتصادية فيه وتجارته مع البلاد الأخرى، إلا إن الملاحظ أن هذه المصارف في العهد العباسي كانت تختلف اختلافاً كبيراً عن المصارف الحديثة[3] ولقد امتلك هؤلاء الصيارفة أموالاً طائلة قدمت خدمات مهمة للتجار(4) ولهذا فقد حددت ضخامة الأموال الأعمال التي يمارسها الصيارفة أي ان الصيرفي يعمل في المجال الذي يتناسب مع ما يملكه من أموال(5)، وأموال الصيارفة تتكون من الودائع المودعة لديهم من لدن التجار ورجال الدولة من الذين كانوا يودعون أموالهم لديهم(6) وقد اتخذ الصيارفة من الأسواق التجارية مقراً لهم، كما ان عيون الدولة لم تكن غائبة عنهم للضرب على أيدي المتلاعبين من الذين اتخذوا من الغش وسيلة لعملهم(7) ولهذا فلقد ادى الصيارفة دوراً كبيراً في دعم الفعاليات الاقتصادية التي كانت في الدولة العباسية.

---

(6) أبو يوسف، الخراج، ١٣٢.

) 1 (Goition S.D, Bankers Accounts from the elevent contury. A. D. p. 31.

(2) السامر، الأصول التأريخية، ١٣.

(3) العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، 288-289.

)4 (Goition, S. D. Mediterranean society. (Los Angeles: 1967) p.139.

(5) مسكويه: أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب، تجارب الأمم، مطبعة التمدن، (القاهرة : ١٩٥١)، 188/2.

(6) الصولي: محمد بن يحيى، أخبار الراضي بالله والمقتفي بالله، نشر: ديورث دن، مطبعة الصاوي، (القاهرة : ١٣٤١هـ)، ١٤٨.

(7) الدوري، تأريخ العراق الاقتصادي، 192-193.

ب. الصيارفة ودورهم في النشاط التجاري:

لاشك في ان الصيرفة من المهن المهمة التي ظهرت في المجتمع الإسلامي، وقد شهدت هذه المهنة تطوراً كبيراً في العصر العباسي الأول، ولهذا فلا يمكن بأي حال من الأحوال فصلها عن النشاط التجاري، فقد كان هدفها الرئيس تسهيل التعامل في العملات النقدية على اختلاف أنواعها ولاسيما في دولة مثل الدولة العباسية التي كانت ثنائية المعدن أي أن الواردات التي كانت تأتى من الأقاليم هي على نوعين الدرهم والدينار[1] وخير ما يثبت لنا ان الدولة كانت ثنائية العملة، هي قوائم الخراج التي أوردها الجهشياري في كتابه الوزراء والكتاب، ولهذا فقد كان للصيارفة دور كبير في أسواق العراق ولاسيما مدينة بغداد التي كانت قبلة لأنحاء المعمورة، وقد ذكر الكثير من المؤرخين نشاط الصيارفة ودورهم في أسواق بغداد[2]. ولهذا فابن منظور عرف الصرف على انه: "فضل الدرهم على الدرهم والدينار على الدينار، والصرف بيع الفضة والذهب ويقال صرفت الدراهم بالدنانير وبين الدرهمين أي فضل جودة احدهما"([3]. ولهذا على وفق ما ذكر فإن الصيرفي والصراف هم "صراف الدراهم ونقادها"[4]

وكان التجار الوافدون إلى العراق يحملون معهم عملات مختلفة يقوم الصيارفة بالتعامل معهم وقد أورد الجاحظ بخصوص تصريفها أمثلة على انتشار العملات من مختلف الدول في أسواق العراق "الدنانير القيسرانية الخالصة الذهب المضروبة في الصين[5] كانت معروفة لدى تجار البصرة يتعاملون بها"[6]، ولهذا بسبب الدور الكبير الذي أداه الصيارفة فقد

---

(1) مصطفى، دولة بني العباس، 596/1.

(2) اليعقوبي، البلدان، 233-234.

(3) ابن منظور: جمال الدين محمد بن مكرم الانصاري، لسان العرب، طبعة مصورة عن مطبعة بولاق، الدار العربية للتأليف والنشر (القاهرة) : د.ت)، 191/11-192 (مادة صرف).

(4) الزبيدي: محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، المطبعة الخيرية، (القاهرة : ١٣٠٦هـ)، 163/6 (مادة صرف).

(5) الجاحظ، التبصر بالتجارة، 34.

وجد التجار أنفسهم ملزمين بالتعامل مع الصيارفة بسبب ان الصيارفة يقومون بتقويم النقود وتحديد أسعار صرفها بالنقد المتداول في الأسواق.

ولم يقتصر عمل الصيارفة على أسواق بغداد فقط، بل شمل أسواق العراق الأخرى، فقد كان للصيارفة دوراً ملحوظاً في أسواق البصرة، بسبب التدفق الهائل للعملات الأجنبية عليها من مختلف بلدان العالم[1]، ويبدو أن الصيارفة كانوا يراقبون حركة العملات النقدية فضلاً عن الحركة التجارية في الأسواق وبشكل دقيق، فقد كان هؤلاء يجتمعون مع عملائهم من التجار يتداولون في القضايا التجارية ذات العلاقة بمصالحهم أو قد يجتمعون في بعض الأحيان لأمور تتعلق بتصفية حساباتهم[2].

كما لم يقتصر عمل الصيارفة على التعامل مع التجار فقط، بل شمل عامة الناس فضلاً عن رجال الدولة وأعيانها[3]، ويبدو ان الأشخاص الذين عملوا بالصيرفة لم يكتفوا بعملهم في هذه المهنة، بل ان الكثير ممن كانوا يعملون مع الحكومة ففي عهد ابي العباس كان وزيره صيرفياً[4]، كما كان لاحد وزراء الرشيد (١٧٠-١٩٣ هـ / ٧٨٦-١٠٩م) ابن صيرفي تولى بعد ذلك في خلافة المأمون مهاماً أخرى[5]، وقد اختلفت الأعمال التجارية التي مارسها الصيارفة فقد تاجر بعضهم بحب البرز، الذي يعصر ويستخرج منه الدهن الذي يستعمل في السراج[6]، وتاجر معظمهم بخشب الأبنوس[7]، كما تاجر الكثير من الصيارفة بالسبائك[8]، في حين كان البعض الآخر يختص بتجارة الرقيق[9]، وكان بعضهم يعمل أيضاً

)6 (Goition, S. D. Mediterranean society. p.239.

(1) العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، ٢٥٩.

(2) الدوري، تأريخ العراق الاقتصادي، ١٩٣.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، 188/2.

(4) ابن خلكان: أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت : ١٩٦٨م)، 196/2.

(5) الجاحظ، القول في البغال، تحقيق: شارل بلات، مطبعة البابي الحلبي، (القاهرة : ١٩٥٢م)، ٩٢.

(6) السمعاني: عبد الكريم بن محمد بن منصور، الأنساب، نشر: مرجليوث، تعليق: عبدالرحمن بن على (ليدن : ١٩١٢م)، 217/2.

(7) المصدر السابق، 281/2.

في الجواهر مثل عون الجواهري(1)، هذا فضلاً عن التوسط في عمليات البيع والشراء وقبول الودائع(2)، كما وأدى الصيارفة دوراً كبيراً في تحديد نسب التبادل أو تقدير سمعة النقود وتقدير أقيامها ونقاوتها، دون الأخذ بنظر الاعتبار السعر الرسمي المحدد في التعامل حتى أصبح الصرافون يقررون سعر الصرف في السوق(3).

ومن المساهمات الأخرى للصيارفة في التجارة هو التضامن مع غيرهم في تأسيس شركات مستغلين اموالهم، وجهودهم في آن وأحد(4)، وبفضل الأموال الضخمة التي امتلكها الصيارفة فقد مكنتهم من مواجهة مخاطر المضاربات، وقاموا بتسيير القوافل التجارية التي تجوب بانتظام المدن الكبرى من خلال الصحراء أو الخليج العربي، فكانت تجلب الرقيق والذهب والمعادن الثمينة الأخرى ولاسيما من الهند، حتى ان الخلافة كانت تعتمد على الصيارفة في تزويد الدولة بالمعادن التي تحتاجها(5).

وقد كان الصيارفة ينتشرون في جميع الأسواق، فضلاً عن السوق المخصصة لهم، شأنهم في ذلك شأن أصحاب المهن الأخرى(6)، وقد سهل وجود الصيارفة في الأسواق مهمة كل من البائع والمشتري فبعد أن يتم الاتفاق بين الطرفين البائع والشاري يلجأن إلى التأكد من وزن هذه النقود وسلامتها(7)، وعمل الصيرفي دقيق جداً فمن جملة المسائل التي عليه ان

---

(8) أشتور، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، ١٥٤.

(9) السعدي: أمل عبد الحسين، الصيرفة والجهبذة في العراق من القرن الثاني إلى القرن الرابع الهجري، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد : 1985م، 162.

(1) الجهشياري، الوزراء والكتاب، 250.

(2) الدوري، تأريخ العراق الاقتصادي، ١٩٣.

(3) السمعاني، الأنساب، 4/2.

)4 (L' Influence De Islam Au-Moyen Aag, p.3-6.

)5 (Udovith, At the Origins of Western Commendas, S Vol. XXXVIIN. 2, 1962, p. 198.

(6) الصولي، أخبار الراضى والمقتفي بالله، ١٩٨ ؛ وينظر للمزيد من التفاصيل: اسلم بن بحشل الرزاز الواسطي، تاريخ واسط، تحقيق: كوركس عواد، مطبعة المعارف، (بغداد : ١٩٦٧)، ٤٤.

)7 (Udovith, At the Origins of Western Commendas, N. 2, p. 198.

يراعيها ان تكون حساباته مبنية على الدقة من خلال تحقيق الموازنة بين المبالغ المودعة من جهة والمواد المستقرضة من جهة أخرى إذ يلزمه الاحتفاظ بشكل دائم بمبالغ تعادل نصف المبالغ المودعة لديه وإلا فان الصيرفي قد يقع في خطأ فادح في حالة طلب الاموال من أصحابها، ويتعرض هذا الصيرفي بالتالي إلى اشكالات تؤدي إلى إشهار إفلاسه(1).

حيث أشارت الروايات إلى الكثير من حالات الإفلاس لدى الصيارفة بسبب سوء تصرفهم، وقد يضطر الصيارفة إلى طلب العون من أهل الخير(2).

وعلى اثر بناء بغداد في سنة (١٤٥هـ / ٧٦٢م) وصل النشاط المصرفي إلى درجة كبيرة وعد هذا أمراً بديهياً، فبغداد مدينة كثيرة السكان، فضلاً عن كونها عاصمة لدولة مترامية الأطراف هذا وقد تنوعت المعاملات التجارية واتسع حجمها وتسربت الأموال الأجنبية إلى بغداد(3) وربما أسهم أيضاً في توسيع العمليات المصرفية، التذبذب الكبير في نسب التبادل النقدي (سعر الصرف) وهذا يعود إلى عوامل سياسية واقتصادية فضلاً عن القوة الشرائية للنقد، ويؤثر في ذلك أيضاً نسبة الذهب والفضة في العملة فالعيار الجديد للدينار هو المثقال إلا أنه حدد (٢٠) قيراطاً عربياً، أما بالنسبة للدرهم فقد اتبع النسبة أي انه انقص إلى 2/97 وهذا هو الوزن الشرعي للدرهم، ولهذا ينبغي التمييز بين نسبة الوزن بين الدرهم والدينار وبين سعر التبادل بين النقدين(4).

مثلاً ان سعر صرف الدينار كان في عهد عمر بن عبد العزيز (99-101هـ / 717-719م) كان حوالي (١٥) درهماً(5)، بينما نلاحظ ان سعر الصرف أصبح في عهد الرشيد (٢٢) درهماً بحسب ما ذكرته الروايات(6).

)1 (Ibid.

(2) السعدي، الصيرفة والجهبذة، ١٣٧.

(3) العريني، الحسبة والمحتسبون في مصر، ١٦٠.

(4) الدوري، تأريخ العراق الاقتصادي، ٢٣٧.

(5) نفسه.

(6) الجهشياري، الوزراء والكتاب، ٢٨٨.

ولهذا يتضح لنا النشاط الكبير الذي وصلت إليه الصيرفة في الخلافة العباسية، من خلال الإشارات التي وردت على لسان المؤرخين بشأن الصرف والصيرفة.

ج. وسائل التعامل المالي:

تنوعت وسائل التعامل المالي والتجاري على تنوع المعاملات التجارية وتطورها، إذ لم تعد المعاملات المالية مقتصرة على نوع واحد، بل تعدت إلى أكثر من ثلاثة أنواع، وتعد هذه الوسائل متطورة إلى حد كبير، وفيما يلي بيان طبيعة هذه الوسائل وكيفيات التعامل من خلالها:

1. الصكوك:

استطاع التجار التوصل إلى استخدام الصكوك في معاملاتهم التجارية ولاسيما في المدن الكبيرة مثل بغداد والموصل والبصرة، وتتلخص العملية بأن يقوم التاجر بدفع ما معه من نقود إلى الصراف ويأخذ صكا معه ثم يشتري كل ما يلزمه من البضائع ويحول الثمن إلى الصراف فلا يستخدم التاجر في اثناء بيعه وشرائه غير الصك، هذا وقد ذكر ناصر خسرو في سفرنامة أنه شاهد عندما زار البصرة ان التجار في أسواق البصرة كانوا يتعاملون بهذه الصكوك[1].

وقد ظهر استخدام الصكوك منذ وقت مبكر فقد كان الخليفة عمر بن الخطاب ▪ أول من صلك وختم أسفل الصك[2]، والصك أيضاً كان معروفاً في العهد الأموي[3]، ولكن استخدامه كان كبيراً جداً في العصر العباسي، فقد كان تجار هذا العصر يستخدمون الصكوك، ولم يكن الأمر مقتصراً على التجار بل ان الدولة كانت تتعامل بها على نطاق

---

(1) خسرو، سفرنامة، ١٤٦.

(2) اليعقوبي، البلدان، ١٤٣.

(3) وكيع، اخبار القضاة، 343/1.